الأمم المتحدة S/2013/612

مجلس الأمن

Distr.: General
16 October 2013
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الثامن عشر للأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو تقريري نصف السنوي الثامن عشر عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يستعرض عملية تنفيذ هذا القرار ويقيِّمها منذ تقديم تقريري السابق عن هذا الموضوع في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/2013/234). كما يشير إلى استمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ البنود الرئيسية من القرار ويسلط الضوء على المخاوف المتزايدة التي تهدد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، بما في ذلك التحديات التي تعترض الجهود الرامية إلى دعم سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها هذا البلد إزاء الأزمة السورية.

٢ – لقد واجهت الاستقرارَ في لبنان تحدياتٌ خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي اتسمت بتزايد الاستقطاب السياسي. وقد أعاد مجلس الأمن التأكيد في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٠ تموز/يوليه، على جملة أمور منها أهمية الحفاظ على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وأثنى على جهود رئيس لبنان ميشال سليمان في هذا الصدد، ودعا القادة اللبنانيين من مختلف الأطياف السياسية واللبنانيين من جميع الطوائف إلى تقديم كل دعم ممكن إلى الجيش اللبناني باعتباره مؤسسة وطنية ومحايدة وركيزة أساسية لاستقرار البلاد. وردّاً على الأعمال الإرهابية التي شهدتها هذه الفترة، أصدر المجلس أيضا ثلاثة بيانات صحافية في ٩ تموز/يوليه (SC/11101) و ١٥ آب/أغسطس (SC/11095) و ٢٣ آب/أغسطس (SC/11055) ناشد فيها أعضاءُ المجلس جميعَ اللبنانيين الحفاظ على الوحدة الوطنية في وجه محاولات تقويض استقرار البلاد، وشدد على أهمية احترام جميع الأطراف اللبنانية سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، والامتناع عن أي تدخل في الأزمة السورية، انسجاما مع التزامها بإعلان بعبدا.

181013 181013 13-51483 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وشهد لبنان حوادث إرهابية مدمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٩ تموز/يوليه، انفجرت سيارة مفخخة في بئر العبد، وهي إحدى ضواحي بيروت ذات أغلبية شيعية، أدت إلى إصابة ٥٣ شخصا بجروح وتسببت بأضرار مادية بالغة. وفي ١٥ آب/أغسطس، انفجرت سيارة مفخخة في الرويس، وهي ضاحية أخرى من ضواحي بيروت ذات أغلبية شيعية، أدت إلى سقوط ٢٧ قتيلا و ٣٦٣ جريحا. وقد أعلنت جماعة مجهولة تطلق على نفسها اسم سرايا عائشة أم المؤمنين مسؤوليتها عن الانفجار وهددت بمزيد من الاعتداءات. وفي ٢٣ آب/أغسطس، انفجرت سيارتان مفخختان بعيد انتهاء صلاة الجمعة خارج مسجدين في طرابلس، ما أدى إلى قتل ٢٦ شخصا وإصابة ٨٢٥ آخرين بجروح. وقد أدنتُ هذه الحوادث بشدة مؤكدا على استمرار قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم إلى لبنان وحاضاً جميع اللبنانيين على البقاء موحدين والالتفاف حول مؤسسات الدولة وحماية أمن بلدهم واستقراره.

٤ - إن تأثير التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية ما زال ينعكس على أمن لبنان واستقراره سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد استمر إطلاق النار والقصف عبر الحدود انطلاقا من الجمهورية العربية السورية في اتجاه لبنان، وكانت القوات الحكومية السورية مسؤولة عن شن مزيد من عمليات التوغل والغارات الجوية داخل الأراضي اللبنانية. وفي ٢٥ أيار/مايو، اعترف حزب الله علناً بدوره في التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وفي أعقاب خطاب حسن نصر الله مباشرة في ٢٦ أيار/مايو أُطلقَ صاروخان داخل لبنان في اتجاه الضاحية الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية لبيروت، ما أوقع أربعة جرحى. وقد جدد الرئيس سليمان دعوته جميع الأطراف اللبنانية إلى أن تنأى بنفسها عن الأزمة في الجمهورية العربية السورية وإلى احترام إعلان بعبدا.

٥ - وبعد جولة عنف خطيرة دارت في خلالها اشتباكات مسلحة في مدينة صيدا بجنوب لبنان يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه بين أنصار شيخ سلفي والجيش اللبناني، أدنتُ الاعتداءات على الجيش وشددت على أنه ينبغي للجميع في لبنان أن يحترموا سلطة الدولة ومؤسساتها بقيادة الرئيس سليمان احتراما تاما.

٦ - ومنذ تقريري السابق، زاد عدد السوريين الهاربين إلى لبنان من أعمال العنف في بلادهم بنسبة الضعفين ليتجاوز ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ مسجلٍ أو ينتظرون تسجيلهم في لبنان، وذلك حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر. وسُجلت أيضا زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الجمهورية العربية السورية إلى لبنان. ولا يزال لبنان، أصغر

البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية وأشدها ضعفا، يستضيف أكبر عدد من اللاجئين وهو يواجه تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية وسياسية هائلة نتيجة لذلك.

٧ - وفي ٣١ أيار/مايو، صوَّت المجلس النيابي لتمديد ولايته إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مرجئا بذلك الانتخابات المقررة في حزيران/يونيه. وواصل رئيس مجلس الوزراء المكلَّف تمام سلام بذل جهوده سعياً إلى تأليف حكومة. ولم تعاوَد جلسات هيئة الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢ آب/أغسطس، صدر مرسوم تمديد لقائد الجيش اللبناني ورئيس أركانه لفترة سنتين، ضمانا للاستمرارية المؤسسية في الجيش.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٨ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، طُبق عدد من بنوده على نحو ما جرى بيانه في تقاريري السابقة. فقد أُجريت انتخابات رئاسية ونيابية حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعتدتها العسكرية من لبنان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة عام ٢٠٠٩.

٩ - وواصل الرئيس سليمان ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي التأكيد، في خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على احترام لبنان لكل قرارات الأمم المتحدة. بيد أن الأزمة المتفاقمة في الجمهورية العربية السورية وما واكبها من تبعات على لبنان ما برحت تحدّ من المضي في تنفيذ البنود العالقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من قرارات مجلس الأمن المتصلة بلبنان. وقد زاد تصاعُد أعمال العنف داخل البلاد والجمود السياسي الذي طبع الفترة المشمولة بالتقرير من صعوبة المضي في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وإن كان إحراز هذا التقدم ضروريا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

١٠ - كما لم يجر العمل على تعيين الحدود السورية - اللبنانية الذي شجع عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، ما زال وجود وأنشطة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يشكلان تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة، ويُبرزان أهمية قيام الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني بتكثيف جهودهما تحقيقا لحصرية امتلاك السلاح واستخدام القوة في كل أنحاء لبنان.

١١ - وما برحتُ وممثليّ على اتصال منتظم مع جميع الأطراف في لبنان في خلال الفترة المشمولة بالتقرير وكذلك مع القادة الإقليميين والدوليين ذوي الصلة. وقد التقيتُ الرئيس سليمان ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر

و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، لمناسبة الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم الدولية للبنان الذي دعوت إلى عقده. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم لقيادة الرئيس سليمان في السعي إلى صون سيادة لبنان ووحدته واستقراره واستمرارية مؤسسات الدولة فيه، وإلى تعزيز الحوار ودرء مخاطر الأزمة السورية عن لبنان.

ألف – سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ – يهدف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الوحيدة والحصرية للدولة اللبنانية في جميع أنحاء البلاد، بما ينسجم واتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأحزاب السياسية في لبنان. وظل هذا الهدف يشكل أولى أولوياتي في بذل الجهود الرامية إلى تسهيل تنفيذ كل القرارات المتصلة بلبنان.

١٣ – و في القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، شجع مجلس الأمن بقوةٍ حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية تعيين الحدود المشتركة بين البلدين. وأنا ما زلت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى إنجاز التعيين الكامل لحدودهما المشتركة. بيد أنه في ظل النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، لم يقم أي من الجانبين بأي خطوات ملموسة في خلال هذه الفترة في اتجاه تعيين وتعليم الحدود بين البلدين.

١٤ – إن تعيين وتعليم حدود لبنان ما زالا يشكلان عنصرين أساسيين لضمان سيادته الوطنية وسلامته الإقليمية كما أنهما يمثلان خطوات حيوية لتسهيل ضبط الحدود بشكل مناسب. إن الوضع الأمني المعقد على طول الحدود السورية – اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك التقارير المستمرة عن اندلاع قتال ونقل أسلحة وتحرُّك أشخاص عبر الحدود، يؤكد استمرار الحاجة الملحة إلى تعليم الحدود. ورغم الإقرار بالطابع الثنائي لتعيين الحدود، يبقى إحراز التقدم في هذه المسألة التزاما من جانب البلدين بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، نابعا من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ – وأفيد في الفترة الممتدة بين ٢٨ نيسان/أبريل و ١ تشرين الأول/أكتوبر عما لا يقل عن ١٣ حادثة قصف عبر الحدود انطلاقا من الجمهورية العربية السورية في شمال لبنان تسببت بسقوط قتيل وإصابة نحو عشرة أشخاص. وخلال الفترة نفسها، أفيد عما لا يقل عن عملية توغل عبر الحدود قامت بها القوات الحكومية السورية. وسقطت ثلاثة صواريخ أُطلقت من الجمهورية العربية السورية في المنطقة الشرقية من البقاع بلبنان في خلال هذه الفترة. وفي ٥ و ١٢ حزيران/يونيه، أطلقت طائرات الهليكوبتر التابعة للجيش السوري صواريخ في منطقة عرسال في لبنان. وأفاد الجيش اللبناني أن وحداته المرابطة في تلك المنطقة

اتخذت التدابير الدفاعية اللازمة للرد فورا على أي انتهاك آخر. وفي رسالة إلى مجلس الأمن في ١٨ حزيران/يونيه، احتج الرئيس سليمان على خرق سيادة لبنان وحرمة أراضيه من قبل الأطراف السورية المتنازعة. وأكد مجلس الأمن في بيان رئاسي صادر عنه في ١٠ تموز/يوليه قلقه المتزايد إزاء التزايد الملحوظ لإطلاق النار عبر الحدود انطلاقا من الجمهورية العربية السورية في اتجاه لبنان، الذي أوقع قتلى وجرحى في صفوف السكان اللبنانيين، وكذلك إزاء عمليات التوغل والخطف وتهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية – السورية.

١٦ – إن استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ولمنطقة متاخمة له إلى الشمال من الخط الأزرق يشكل انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأنا أواصل مع ممثليّ التعاطي بشكل وثيق مع الطرفين من أجل تسهيل انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة تنفيذا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٧ – ولم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. فلا الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردتا على التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٨ – وواصلت الطائرات من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات، التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي القيام بطلعات جوية يومية. وتشكل عمليات التحليق هذه انتهاكات لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت الحكومة اللبنانية مرارا على هذه الانتهاكات. كما استنكرتُها وطالبتُ بوقفها فورا. وتزعم السلطات الإسرائيلية من ناحيتها بأنها تقوم بعمليات التحليق هذه لدواعٍ أمنية.

باء – بسط سلطة الدولة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

١٩ – كررت الحكومة اللبنانية للأمم المتحدة تأكيد عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وفق ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد اضطلع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بدور حيوي في تنفيذ هذا الالتزام في ظل ظروف أمنية صعبة. ومع ذلك، فإن قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة كامل سلطتها على جميع أراضيها ما زالت تواجه تحديا، ما يؤكد ضرورة مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى السلطات والجيش اللبناني.

٢٠ – لقد عرَّضَتْ حوادث عدة الأمنَ الداخلي للاهتزاز وهي مرتبطة بمعظمها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالأزمة في الجمهورية العربية السورية، ما أجَّج حالات التوتر المذهبي. وثمة قلق متنام أيضا إزاء تورط مقاتلين لبنانيين في الجمهورية العربية السورية،

ولا سيما من حزب الله، وبخاصة في معركة القُصير. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، دعا الرئيس سليمان مقاتلي حزب الله إلى ''العودة إلى لبنان''. وفي ١ آب/أغسطس، أكد أن ''مهمّة الجيش تصعب إذا تورّط فريق أو أكثر من اللبنانيين في صراعات خارج الحدود ما يؤدّي إلى استيراد أزمات الخارج إلى الداخل''.

٢١ - وأدى تصاعد حدة المعركة للسيطرة على بلدة القُصير السورية في ١٩ أيار/مايو إلى جولة مستمرة جديدة من العنف في طرابلس بين سكان منطقة غالبية سكانها من السنة وأخرى علوية مجاورة لها، ما أدى إلى سقوط ٣٦ قتيلا بينهم عنصران من القوى الأمنية اللبنانية، وأكثر من ٢٠٠ جريح. وانتشر الجيش اللبناني لاحتواء القتال. وأدى هجوم على حاجز للجيش اللبناني شمالي سهل البقاع في ٢٨ أيار/مايو إلى سقوط ثلاثة قتلى من الجنود. وفي هجوم آخر شُن في ٦ حزيران/يونيه، قُتل اثنان من المهاجمين لدى مهاجمتهم حاجزا آخر للجيش اللبناني. وانفجرت قنبلتان عل الأقل وُضعتا على جانب الطريق يُعتقد أنهما كانتا تستهدفان عناصر من حزب الله، في ٧ تموز/يوليه قرب الهرمل، ما أدى إلى جرح جنديين ومدني. وانفجرت قنبلة أخرى على جانب الطريق في ١٦ تموز/يوليه بالقرب من معبر المصنع إلى الجمهورية العربية السورية، أفيد بأنها أصابت اثنين من عناصر حزب الله بجروح. وفي ١١ آب/أغسطس، أصيب رئيس بلدية عرسال بجروح لدى تعرُّض موكبه لإطلاق نار في بلدة اللبوة.

٢٢ - وفي ٤ آب/أغسطس، أدى انفجار في داريا إلى قتل واضع المتفجرة وإلى كشف مزيد من المتفجرات المحلية الصنع المعدَّة للتفجير وخرائط وأهداف مقبلة. واعتقل الجيش اللبناني ثلاثة مسلحين في ٨ آب/أغسطس كانوا يحاولون عبور الحدود من عرسال وصادر أسلحة وحزاما ناسفا. وفي ١٨ آب/أغسطس أُلقيَ القبض على أربعة أشخاص على علاقة باكتشاف مركبة تحوي ٢٥٠ كغ من المتفجرات في الناعمة جنوب بيروت. وفي سياق منفصل، اختُطف في ٩ آب/أغسطس طياران تركيان على طريق مطار بيروت الدولي في حادث يُعتقد أنه على صلة باختطاف حجاج لبنانيين في الجمهورية العربية السورية.

٢٣ - وتعكس حوادث العنف هذه الانتشارَ الواسع للأسلحة في صفوف الجهات غير الحكومية والتهديدَ الكبير الذي تشكله هذه الأسلحة للسلام والأمن الداخليين. وتواصلت الجهود الرامية إلى زيادة قدرات الجيش اللبناني وإمكاناته على مواجهة تحديات متعددة، بما فيها الأمن الداخلي. وفي ١٥ أيار/مايو، قدم الجيش اللبناني خطته لتطوير قدراته إلى ممثلي البلدان المساهمة بقوات ودول أعضاء أخرى بهدف تعزيز الخطة. وتواصلت الجهود مع الجيش اللبناني لاستكشاف إمكانية إنشاء آلية تنسيق لتفعيل الدعم المقدم من الجهات

المانحة إلى خطة تطوير القدرات والحوار الاستراتيجي، الذي يشكل عنصرا منفصلا ولكن لا يتجزأ من الخطة. وشجع مجلس الأمن في بيان رئاسي صادر عنه على زيادة الدعم الدولي للجيش اللبناني استجابة لخطة تطوير القدرات التي قدمها الجيش مؤخرا، وكذلك في سياق الحوار الاستراتيجي بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وأشار بشكل خاص إلى الحاجة الملحة إلى توفير هذه المساعدة فمن شأنها أن تعزز قدرات الجيش اللبناني على ضبط الحدود. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، رحبت مجموعة الدعم الدولية للبنان بالخطة الخمسية لتطوير قدرات الجيش اللبناني وشجعت على تقديم دعم دولي أكبر لها.

٢٤ - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع في منطقة عمليات اليونيفيل مستقرا عموما. وفي ٧ آب/أغسطس، أصيب أربعة من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح جراء انفجار في منطقة اللبونة إلى الشمال من الخط الأزرق. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن التفجيرات. وفي سياق منفصل، أُطلقت في ٢٢ آب/أغسطس أربعة صواريخ من موقع في جنوب شرق صور في جنوب لبنان في اتجاه إسرائيل، تسبب اثنان منها بأضرار مادية في إسرائيل. وأعلنت كتائب عبد الله عزام مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ. وقد دانت السلطات اللبنانية الاعتداء واعتقلت أجهزتها الأمنية اثنين من المشتبه بهم. وفي ٢٣ آب/أغسطس، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي موقعا محاذيا لقاعدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في الناعمة، جنوب بيروت، ما خلّف أضرارا مادية من دون التسبب بإصابات. وفي انتظار نتائج التحقيقات، سأقدم تحديثا عن ذلك في سياق تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٥ - وفي ما يتعلق بالحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، لا تزال التقارير تفيد عن تهريب أسلحة في الاتجاهين. وقد واصل عدد من الدول الأعضاء الإعراب عن قلق عميق إزاء النقل غير المشروع للأسلحة عبر هذه الحدود البرية. وقد صرح مسؤولون إسرائيليون إنهم سيعملون على منع نقل منظومات أسلحة متطورة إلى حزب الله انطلاقا من الجمهورية العربية السورية. في حين كرر حزب الله من جانبه على لسان كبار ممثليه موقفه بأن لا نية لديه لحيازة أسلحة كيميائية. وفي هذا السياق، أشرتُ ببالغ القلق إلى التقارير التي أفادت عن توجيه إسرائيل ضربات جوية في مناطق محيطة بدمشق يومي ٣ و ٥ أيار/مايو، ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي، ولا سيما في ما يتعلق باحترام سيادة كل بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية. وأشارت السلطات اللبنانية إلى أنه لا يزال يصعب عليها ضبط الحدود البرية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، إلا أن الجيش اللبناني منتشر وهو ما برح يسعى إلى تشديد الرقابة على طول الحدود، حسبما تسمح له قدراته بذلك. ومع أن الأمم المتحدة لا تمتلك وسيلة مستقلة للتحقق من صحة التقارير عن عمليات تهريب

الأسلحة عبر الحدود، فقد أعربتُ مرارا عن أوجه قلقي إزاء المخاطر الناجمة عن ذلك لكلا البلدين.

٢٦ - وبغية التصدي للحوادث الحدودية المستمرة، وفي سياق التقارير عن عمليات تهريب الأسلحة، لا يزال من الضروري بشكل ملحّ تحسين إدارة وضبط الحدود البرية للبنان. وهذا الأمر ضروري للحؤول دون زيادة الجماعات المسلحة والميليشيات في لبنان لترسانة أسلحتها، ما يشكل تهديدا للسلام المحلي والإقليمي. والتنسيق جارٍ بين الجهات المانحة والسلطات حول كيفية الضبط المتكامل للحدود. وأنا أكرر مجددا دعوتي جميع الدول إلى معاودة بذل الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة إلى جماعات خارجة عن سيطرة الدولة اللبنانية.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٧ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. ولا يزال يتعين تنفيذ هذا البند الرئيسي من بنود القرار. وهو يعكس ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف، الذي أدى في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها. وفي ظل السياق المحلي الحالي لتصاعد التوترات المذهبية والآثار المتزايدة المترتبة على الأزمة السورية في لبنان، أصبح من الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الاتفاق وتنفيذه من جانب الجميع من أجل تجنب شبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين.

٢٨ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن هناك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن العنصر العسكري لدى حزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلحاً في البلد. واحتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح يشكل تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من الجماعات الفلسطينية المسلحة التي لا تزال تعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها. وعلاوة على ذلك، أفيد عن أنباء غير مؤكدة في الأشهر الأخيرة عن تسلل أو وجود محتمل لعناصر متطرفة في لبنان.

٢٩ - وقد أعربْت مراراً للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها هذه الجماعات المسلحة بالنسبة لاستقرار البلد والمنطقة. وقد دعوتهم إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، إذ أن ذلك التزام يقع على عاتقهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩

(٢٠٠٤). وفي أي دولة ديمقراطية، يمثل احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به خللاً جوهرياً. ومع ذلك، دأب حزب الله على الإقرار جهاراً بأنه يمتلك قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وبأنه يوسع نطاقها. ويدعي هذا الحزب أيضاً أن أسلحته تؤدي دوراً رادعاً ضد أي عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وفي الوقت نفسه، أعرب مسؤولون إسرائيليون عن القلق إزاء المزاعم بأن حزب الله يحتفظ بأسلحة غير مصرح بها أو بوجود لأفراد مسلحين في مناطق مدنية في جنوب لبنان.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرَز مرة أخرى أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على النحو المطلوب في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومنذ اتخاذ ذلك القرار في عام ٢٠٠٤، لم تتخذ أي خطوات ملموسة لمعالجة هذه القضية الحيوية التي تقع في صلب سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ومع ذلك، لا يزال عدد من الجماعات وأفراد لبنانيون يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، لكونه يشكل في نظرهم عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد وأمراً مناقضاً للديمقراطية. ويرى لبنانيون كثيرون أن استمرار وجود أسلحة كهذه يحمل في طياته تهديدا ضمنيا يتيح استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٣١ - وطالما أيدت الحوار الوطني باعتباره الطريقة الأفضل لمعالجة مسألة الأسلحة وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في خلو لبنان من أي أسلحة أو قوات مسلحة غير أسلحة وقوات الدولة اللبنانية. إلا أن جلسات هيئة الحوار الوطني لم تُستأنَف خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم دعوات الرئيس سليمان مجدداً إلى استئنافها.

٣٢ - وفي جنوب لبنان، اندلعت أعمال عنف في مدينة صيدا، حيث وقعت اشتباكات مسلحة يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه بين مؤيدي شيخ سلفي والجيش اللبناني. وتصدى الجيش اللبناني بسرعة لذلك الهجوم وقام بفرض الأمن في المنطقة؛ إلا أن ذلك لم يحدث إلا بعد أن قُتِل ١٦ جندياً وجُرِح ٥٠ آخرون. ويشمل ذلك جنديين على الأقل قُتِلا في هجوم متصل بهذا الحادث شُن على نقاط تفتيش تابعة للجيش عند المداخل المؤدية إلى مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين خارج مدينة صيدا.

٣٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة الأمنية في المخيمات الفلسطينية مستقرة بوجه عام ولكن مشوبة بالتوتر. واستمر قادة المخيمات الفلسطينية في لبنان في العمل معاً ومع السلطات اللبنانية، من أجل المحافظة على النظام على خلفية الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وفي زيارة إلى لبنان في ٣ تموز/يوليه، أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ضرورة

أن ينأى الفلسطينيون في لبنان بأنفسهم عن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وعن أي توترات داخلية في لبنان.

٣٤ - وما زالت الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان مزرية، ووصل ٠٠٠ ٤٧ لاجئ فلسطيني إضافي إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية. وتفرض هذه الأعداد الإضافية من اللاجئين ضغوطاً هائلة على جهود المساعدة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وعلاوة على ذلك، ما برحت التوترات تتزايد فيما بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وأولئك القادمين من الجمهورية العربية السورية الذين يُنظر إليهم كثقل إضافي يضاف إلى العبء الذي تعانيه الموارد المتوفرة للاجئين الفلسطينيين المحدودة أصلاً. وواصلت الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان. وينبغي القيام بذلك دون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة، وأخذاً في الاعتبار لما للظروف المعيشية المزرية من آثار مدمرة على الحالة الأمنية بوجه عام.

٣٥ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحدياً لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. فبالرغم من القرار الذي اتخذ في سياق هيئة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى التأكيد عليه في جلساتها اللاحقة، لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة في البلد. وتوجد جميع هذه القواعد باستثناء واحدة على امتداد الحدود السورية اللبنانية. ولا يزال وجودها يقوض سيادة لبنان وسلطته الحكومية، ويجعل ترسيم الحدود أكثر صعوبة، وهذا الوجود يشكل تحدياً خطيراً، بالنظر إلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، أمام تحقيق السيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد كررت دعواتي إلى السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي اتخذت في سياق هيئة الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، وإلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

ثالثا - الملاحظات

٣٦ - ما زلت أشعر بخيبة أمل شديدة إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ البنود المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وما زال لبنان يواجه تحديات خطيرة تهدد

استقراره وأمنه، داخلياً وعلى طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية على السواء، على جبهات منها تهريب الأسلحة والتدفقات الإضافية للاجئين. ويساورني القلق أيضاً من أن استمرار الجمود في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يمكن أن يؤدي إلى زوال أثر ما سبق تنفيذه من بنود وأن يسهم في زيادة تدهور الاستقرار في لبنان. وأكرر تأكيد اقتناعي الراسخ بأن من مصلحة لبنان واللبنانيين العليا إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار من أجل تحقيق استقرار طويل الأجل في البلد والمنطقة.

٣٧ - وتُبرِز كذلك أعمال العنف التي وقعت في أجزاء من لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما فيها التفجيرات الإرهابية الكبيرة في بيروت وطرابلس، ضرورة رص الصفوف وعقد العزم من جديد على نطاق جميع الانتماءات السياسية للحيلولة دون الانزلاق إلى هاوية النزاع. وينبغي ألا يُسمح بعودة الإفلات من العقاب في لبنان وأن يقدَّم المسؤولون عن تلك الأعمال إلى العدالة.

٣٨ - وقد أشار أعضاء المجلس النيابي اللبناني إلى الحالة الأمنية المتوترة عندما أدلوا بأصواتهم في ٣١ أيار/مايو لتمديد ولاية المجلس. ومن المؤسف تعذُّر التوصل إلى اتفاق على قانون جديد للانتخابات. ولا بد، من أجل بناء الثقة وتوطيد الاستقرار في لبنان، والمحافظة على التقاليد الديمقراطية الوطنية القديمة العهد وذات الأهمية المحورية لهذا البلد، من أن تستأنف الأحزاب السياسية الجهود للاتفاق على ترتيبات بشأن الانتخابات النيابية. وسيقتضي ذلك إذكاء الشعور مجدداً بضرورة الالتزام في هذا الصدد.

٣٩ - ومن البديهي أن لبنان يحتاج إلى حكومة تتمتع بجميع الصلاحيات حتى يستطيع التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها. ولقد أدى توصل الأحزاب السياسية إلى إجماع أولي على اختيار رئيس الوزراء المكلَّف تمام سلام إلى توجيه إشارة إيجابية جداً إلى الشعب اللبناني والمجتمع الدولي. وإنني أشجع القادة اللبنانيين على استكمال تشكيل الحكومة دون مزيد من التأخير. وفي انتظار ذلك، من المهم تقديم الدعم للرئيس وللوزراء المكلفين بتصريف الأعمال في المساعي التي يبذلونها لمعالجة المسائل الناشئة الأكثر إلحاحاً، وبخاصة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن يعمل القادة في لبنان على تعزيز المؤسسات الوطنية وبناء الثقة لدى جميع فئات المجتمع في إطار سعيهم للتصرف على نحو يحمي لبنان من أثر الأزمة السورية، ويوفر الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد.

٤٠ - وثمة أهمية بالغة بوجه خاص لتشكيل حكومة بسرعة في سياق الأزمة الإنسانية. فلبنان وشعبه يستحقان أعلى درجات الثناء لإبقائهما الباب مفتوحاً أمام السوريين وفي أغلب الأحيان أمام اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من العنف في الجمهورية العربية السورية.

ويتواصل ارتفاع عدد اللاجئين باطراد، مع ما يترتب على ذلك من تبعات اقتصادية واجتماعية وأمنية تتطلب الاهتمام المستمر من جانب الحكومة. وما زلت أشجع السلطات اللبنانية على كفالة إرساء هياكل مؤسسية ذات صلاحية كاملة للاضطلاع بفعالية بمسؤوليات التخطيط والتنفيذ والتنسيق. وقد عملت الأمم المتحدة والحكومة معاً بشكل وثيق لإعداد النداء من أجل لبنان، الوارد في خطة الاستجابة الإقليمية الجديدة التي بدأ العمل بها في ٧ حزيران/يونيه. وإني أدعو جميع الحكومات والصناديق إلى تقديم المساعدة بسخاء ودون تأخير استجابة للنداء المنقح، وأتطلع بصفة خاصة إلى الجهات المانحة الإقليمية لكي تقدم المساعدة حيثما أمكن لها ذلك.

٤١ - ولا يزال يساورني قلق عميق من التقارير التي تفيد عن تفاقم حالات التوتر داخل لبنان في سياق استمرار تأثير الأزمة السورية على الدينامية الأمنية والسياسية في البلد. وأُدِين الحوادث التي أُفيد بأن مدنيين على الجانب اللبناني من الحدود قد ذهبوا ضحيتها أو أنهم جُرحوا أو تعرضوا للخطر، بسبب الإجراءات التي اتخذتها سلطات الجمهورية العربية السورية. وأدعو جميع الأطراف، ولا سيما حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٢ - ويساورني أيضاً قلق عميق إزاء إقرار حزب الله بالمشاركة المتزايدة في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية واحتمال حدوث انعكاسات لذلك في لبنان. وأناشد الجميع في المنطقة التصرف بروح المسؤولية والعمل على خفض حدة لهجة الخطاب وتهدئة حالات التوتر في المنطقة. وأعرب عن معارضتي المستمرة لنقل الأسلحة والمقاتلين من لبنان إلى الجمهورية العربية السورية إلى أي من الجانبين داخل الجمهورية العربية السورية. وقد حثثتُ مرارا على احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجميع البلدان في المنطقة. وكررت التأكيد على الأهمية القصوى لمنع انتقال تداعيات النزاع الخطيرة عبر الحدود. وشجعت على التقيد الصارم بإعلان بعبدا ودعوتُ جميع القادة والأفرقاء اللبنانيين إلى تجديد التزامهم به حرصاً على إبقاء لبنان بمنأى عن النزاع.

٤٣ - ومما يبعث على القلق أيضا التهديدات الصادرة عن جهات خارجية بنقل القتال إلى لبنان ردا على مشاركة حزب الله، والدعوات الموجهة من داخل لبنان للمشاركة في الجهاد في الجمهورية العربية السورية. وهذا يعرّض أمن لبنان واستقراره لمخاطر حقيقية فعلا. وإذْ أُحيطُ علماً ببيان مجلس الأمن، فإنني أشيد بجهود الرئيس سليمان في التمسك بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان، وهي سياسة لا تزال ضرورية للحفاظ على لبنان من أي أثر آخر للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وأكرر دعوتي لجميع الأفرقاء اللبنانيين إلى

كفالة التقيد الكامل بهذه السياسة لضمان بقاء لبنان بمنأىً عن النزاعات الخارجية، بما يتسق مع الالتزام الذي قطعوه في إعلان بعبدا.

٤٤ - ولقد حذرت مراراً من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات مزودة بأسلحة ثقيلة، يقوّضان أمن المواطنين اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان يمثل مشكلة تثير قلقاً بالغاً، حيث إنه يشيع مشاعر الخوف في البلد ويشكّل تحدياً رئيسياً أمام سلامة المدنيين اللبنانيين، وأمام حصرية الاستخدام الشرعي للقوة من قبل الدولة. وهو يضع لبنان أيضاً في موقف بلد منتهك لالتزاماته المنوطة به بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ويشكّل تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة. وأكرر دعوتي لحزب الله ولجميع الأطراف المعنية إلى منع مقاتليها من القيام بأي نشاط داخل لبنان أو خارجه، تمشياً مع مقتضيات اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٥ - ومرة أخرى أحثُّ الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأدعو أيضا البلدان الإقليمية التي تربطها صلات وثيقة بحزب الله إلى تشجيع تحول هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي بحت ونزع سلاحها، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يخدم مصلحة لبنان والسلام والاستقرار الإقليميين على أفضل وجه.

٤٦ - وما زالت أعتقد اعتقادا راسخا بأن أفضل طريقة لمعالجة نزع سلاح الميليشيات في لبنان، ولا سيما حزب الله، هي أن يتولى اللبنانيون من مختلف الأطراف السياسية زمام العملية السياسية. ولهذه الغاية، فمن المهم أن تُستأنف جلسات هيئة الحوار الوطني، تحت قيادة الرئيس سليمان، بما في ذلك مشروع الاستراتيجية الدفاعية الوطنية التي قُدمت في الجلسة الأخيرة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأحث أيضاً جميع الأطراف على احترام القرارات السابقة لهيئة الحوار الوطني وتنفيذها، وتحديداً القرارات المتصلة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة. وينبغي ألاّ تُتخذ الأزمة السورية ذريعة لتجاهل هذه المسؤوليات، بل أن تشكل حافزا للعملية الضرورية المتعلقة بنزع سلاح الميليشيات وحلّها.

٤٧ - ولا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات تشكّل مصدر قلق بالغ، ولا سيما جراء الضغوط الإضافية التي فرضتها الأزمة السورية على المخيمات في لبنان. وأرحّب في هذا السياق بتأكيد الرئيس عباس خلال زيارته إلى لبنان على ضرورة أن يحافظ القادة في

المخيمات الفلسطينية على النظام على خلفية الأزمة في الجمهورية العربية السورية. وأؤكد مجددا على الحاجة إلى تحسين الأوضاع في المخيمات، بطرق منها سن تشريعات لتسهيل عمل الفلسطينيين. فمثل هذا التقدم ليس من شأنه المساس بالتسوية النهائية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة. وأكرر دعوتي للجهات المانحة إلى تقديم الدعم للأونروا وللأنشطة الحيوية التي تقوم بها لتوفير خدمات للاّجئين الفلسطينيين في لبنان.

٤٨ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم الحدود وتعليمها مع الجمهورية العربية السورية، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على ضبط الحدود. ولا أزال أعتقد أن الإدارة المتكاملة للحدود ستسهم في الأجل الطويل إسهاماً كبيراً في تحسين مراقبة حدود لبنان الدولية والمساعدة في منع عمليات نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة في الاتجاهين. وقد بات هذا الأمر أكثر إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية المجاورة. وأرحّب في هذا السياق باستمرار الدعم المقدم من المانحين لإدارة الحدود.

٤٩ - وأواصل الإعراب عن شجبي للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وأبرزها تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق الإقليم اللبناني، بما في ذلك، في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، توجيه جيش الدفاع الإسرائيلي ضربة داخل لبنان. وأكرر دعوتي لإسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن منطقة متاخمة له شمال الخط الأزرق، وأن توقف تحليق طائراتها في المجال الجوي اللبناني، فهو يقوّض مصداقية أجهزة الأمنية اللبنانية ويثير القلق في صفوف السكان المدنيين. كما تزيد هذه الخروقات الجوية بشكل كبير من احتمال وقوع تداعيات غير مقصودة في هذه المنطقة الشديدة التوتر أصلاً.

٥٠ - إن وقوع حوادث أمنية في مختلف أنحاء لبنان، بما فيها التفجيرات الإرهابية، يسلط مزيدا من الضوء على هشاشة البيئة الداخلية وعلى ضرورة قيام السلطات اللبنانية بتكثيف الجهود الرامية إلى منع الاستخدام غير المشروع للأسلحة في البلد، وفرض القانون والنظام، ومنع عودة الإفلات من العقاب. إن بذل هذه الجهود ما زال يتسم بأهمية أكثر إلحاحا بالنظر إلى حال عدم الاستقرار السياسي في لبنان واستمرار آثار الأزمة السورية. وإنني أثني على الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، اللذين يواصلان أداء دور قوي في التصدي لعدة تحديات أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشعر بالتفاؤل أيضاً لما تبذله الدول الأعضاء من جهود دؤوبة من أجل تجهيز الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وتدريبهما في وقت تتزايد فيه المطالب الأمنية في لبنان. وأرحب بالتقدم المحرز في وضع الخطة الخمسية لتطوير قدرات الجيش اللبناني والجهود المبذولة بما يجعلها تغطي احتياجات الحوار الاستراتيجي

وأهدافه. وأشجع جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومة اللبنانية والجهات المانحة الدولية، على المضي في دعمها للخطة بعد وضع صيغتها النهائية.

٥١ - ويتزايد اتضاح التحديات المتعددة التي يواجهها لبنان في الوقت الحاضر، والناتجة إلى حد كبير عن الأزمة السورية. ومن الضروري أن تسود روح التعاون واحترام مبدأي التعايش والأمن في لبنان، ويجب كذلك أن يسود السلام الأهلي الخالي من أي مشاعر خوف تشيعها الجماعات المسلحة، وذلك عملاً بما نص عليه اتفاق الطائف. ومن المهم جدا التمسك بروح الوحدة داخل القيادة السياسية اللبنانية تفادياً للزج بالبلد في اضطرابات إقليمية. وأُشيدُ بقيادة الرئيس سليمان في دعم الوحدة الوطنية وفي الجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس حكومة تصريف الأعمال ميقاتي، في دعم هذه الوحدة.

٥٢ - ومما يُثلج صدري أن مجموعة الدعم الدولية للبنان قد أكدت من جديد، في الاجتماع الافتتاحي الذي عقدته في ٢٥ أيلول/سبتمبر، التضامنَ الدولي دعما لاستقرار لبنان، الذي يشكّل لبّ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وأُرحّب بما يصدر من دعوات بشأن ضرورة تقديم دعم دولي قوي منسق إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات الراهنة المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره.

٥٣ - وما زلتُ ملتزما التزاماً راسخاً بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل إحلال السلام والأمن في هذه الفترة التي يشهد فيها لبنان صعوبات وتحديات جمة. ولذلك، فأنا أعتمد على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو الدول الأعضاء كذلك إلى تجديد الجهود الرامية إلى دعم لبنان في كفالة احترام الوفاء بالتزاماته بموجب هذه القرارات، على النحو الأفضل من أجل تعزيز ازدهار البلد واستقراره على المدى الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل جهودي من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان.